A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/294
16 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٦

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٥	٣
ثانيا	- نتائج اجتماع لجنة التنمية المعقود في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦	٦ - ٨	٤
ثالثا	- الاستراتيجية الدولية للديون: معلومات مستكملة	٩ -٢٣	٥
	ألف - الدائنون الثنائيون من القطاع الرسمي	١٠-١٩	٥
	باء - الدائنون من القطاع الخاص	٢٠-٢٣	٨
رابعا	- مؤشرات المديونية	٢٤-٣٣	٩
خامسا	- صوب نهج شامل لمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية	٣٤-٤٧	٢١
سادسا	- الخاتمة	٤٨-٥١	٢٨

* A/51/150.

96-21066 230996 250996 260996

المحتويات (تابع)

الصفحة

شكل

الدين الخارجي للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ١٩٨٥-١٩٩٥ . . . . . ١٥

الجداول

١ - الدين الخارجي للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٥-١٩٩٥ . . . . . ١٠

٢ - مؤشرات المديونية ومدفوعات خدمة الدين للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ١٩٨٥-١٩٩٥ . . . . . ١٦

٣ - البلدان النامية التي صنّفها البنك الدولي بلدانا شديدة المديونية ١٩

٤ - تقييم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمدى "استدامة مديونية" ٤١ بلدا فقيرا شديد المديونية ٢٣

٥ - مؤشرات عبء الدين للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية ٢٦

أولا - مقدمة

١ - لم تنفك الجمعية العامة تُجري مناقشات سنوية بشأن أزمة الدين الخارجي والتنمية منذ أن أصبح عمق الأزمة واستفحالها جليين في منتصف عقد الثمانينات. وقد هدفت المناقشات إلى تعزيز سياسات المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي ترزح تحت أعباء دين خارجي على التخلص من ذلك العبء. وقد تطورت تلك السياسات، المعروفة جماعيا بتسمية "الاستراتيجية الدولية للديون"، مع تطور التصورات الدولية، ويبدو أنها بصدد تحقيق تقدم كبير آخر في ١٩٩٦. بيد أن بعض القرارات الهامة المعينة لم تكن قد اتخذت بعد في وقت صياغة هذا التقرير. ومن ثم فإن تقييم الحالة الدولية للديون الذي سيقدم في هذا التقرير يجب أن يُعتبر مؤقتا.

٢ - والتقييم، بإيجاز، هو أن بدايات واعدة في مجال السياسات يُرجح أن تعتمد، ولو أن تنفيذ تلك السياسات الجديدة سيتطلب بعض الوقت. كذلك، ففي حين أن المبادرات الجديدة يُمكن أن تنظم حالة الديون في البلدان المستهدفة بإزالة المتأخرات والسماح باستئناف خدمة الدين بانتظام عن طريق الوفاء بالتزامات أقل حجما، ستظل بلدان عديدة عرضة لخطر أزمات الديون في المستقبل.

٣ - حين اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء، قبل سنة، القرار ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان شعور جديد بالحاجة إلى تغيير في الاستراتيجية الدولية للديون قد بدأ يظهر. ورغم أنه كان قد تم، قبل ذلك بسنة، الاتفاق على شروط جديدة لقيام الحكومات الدائنة بتقديم المساعدة على دفع الديون (شروط نابولي في نادي باريس)، فقد كان مقبولا بصورة متزايدة أن الحاجة ما زالت قائمة لتقديم مزيد من المعونة إلى بعض البلدان. وفضلا عن ذلك، طلبت الاجتماعات الوزارية لمؤسسات بريتون وودز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يضعا مقترحات عملية للتصدي لهذه الحالة ويقدما إليها تقارير عن ذلك في المجموعة المقبلة من الاجتماعات الوزارية في نيسان/أبريل ١٩٩٦[١]. وبالفعل، فإن الجمعية العامة، في قرارها ٩٢/٥٠، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن نتائج اجتماع نيسان/أبريل ١٩٩٦ للجنة التنمية (انظر الفقرات ٦-٨).

٤ - في ضوء هذه التطورات، يُبرز هذا التقرير في الفرع خامسا حالة ديون مجموعة بلدان جديدة من البلدان أصبحت تُشكل مجال التركيز للمبادرة الجديدة، وهي مجموعة سُميت "البلدان الفقيرة الشديدة المديونية". يصف الفرع الحالة في منتصف سنة ١٩٩٦ فيما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى التصدي لمصاعب الدين التي تلاقيها عدة بلدان فقيرة شديدة المديونية. ويستعرض التقرير أيضا، بالطبع، حالة الديون في البلدان النامية بصورة أعم وتدابير السياسات التي يجري اتخاذها حاليا للتصدي إلى مصاعب الدين التي ما زالت تواجه عدة بلدان نامية.

٥ - وشكّل القرار ٩٢/٥٠ بيانات شاملا للاحتياجات في مجال السياسات من أجل تخفيف عبء ديون البلدان النامية وتعجيل تنميتها. وتضمن القرار توصيات متعلقة بالسياسات إلى حكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وإلى المجتمع الدولي. وهو يطرق قضايا سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات التجارة الدولية، وتشجيع التدفقات المالية من القطاع الخاص، وتقديم المساعدة المالية بشروط مُيسَّرة، وغير ذلك من مسائل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتُشكل التطورات التي حدثت في بعض هذه الميادين مجال التركيز لتقارير أخرى للجمعية العامة (وخاصة التقرير الذي سيصدر قريبا عن التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص، والوثيقة A/51/291 المتعلقة بالنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو)، وكذلك تقارير المؤسسات الدولية، التي من المقرر أن تُشكل وثائق معلومات أساسية لأعمال الجمعية العامة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، المرفق الأول، الفقرة ٣٢). وبالتالي، يُركز هذا التقرير على الاهتمامات المتعلقة بالديون، في حد ذاتها، وإدارتها دوليا. وعلى غرار التقارير السابقة في هذه المجموعة المتعلقة بالديون، أعد هذا التقرير بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وكذلك على أساس المعلومات والتحاليل التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثانيا - نتائج اجتماع لجنة التنمية المعقود في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦

٦ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من قرارها ٩٢/٥٠ أن يجري إعلامها بنتائج اجتماع نيسان/أبريل ١٩٩٦ للجنة التنمية، اللجنة الوزارية المشتركة بين مجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المعني بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية. وقد خلصت اللجنة إلى استنتاجات بشأن ثلاث مسائل رئيسية في اجتماعها لشهر نيسان/أبريل، تجري مناقشة إحداها - الدين الخارجي والبلدان الفقيرة الشديدة المديونية - ببعض التفصيل في الفرع خامسا من هذا التقرير. وتمثلت المسألتان الأخريان في تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، هيئة البنك الدولي المعنية بالإقراض بشروط مُيسَّرة، وتقرير فرقة العمل المعنية بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي أنشأتها اللجنة في وقت سابق[٢].

٧ - لقد كانت المفاوضات في الاجتماع الحادي عشر لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية صعبة جدا، لكن تم في آذار/مارس ١٩٩٦، التوصل إلى اتفاق أيدته لجنة التنمية. يسمح الاتفاق للمؤسسة بإقراض ٢٢ بليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات تبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٦[٣]. وأقرت اللجنة بأن ذلك تحسنا هاما وأشادت بالبلدان التي أصبحت أطرافا مانحة جديدة في إطار المؤسسة، وشجعت بلدانا أخرى على أن تتخذ إجراءات مماثلة وشكرت البلدان التي قدمت مساهمات تكميلية أو زادت حجم مساهماتها؛ بيد أن المؤسسة، رغم كل ذلك، ظلت تُعاني من "قيود خطيرة على قدرتها المالية على الاستجابة لتحسن أداء البلدان في مجال السياسات"[٤]. وأكد الوزراء أيضا "على أهمية تقاسم العبء بإنصاف فيما بين مانحي المؤسسة ودعت المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المحدد"[٥]. وخلص الوزراء إلى أن احتمالات المستقبل بالنسبة لتمويل المؤسسة ينبغي، في ضوء الصعوبات التي ظهرت، أن "يكون مسألة أساسية تناقشها اللجنة بعد سنة"[٦].

٨ - وتم الترحيب بتقرير فرقة العمل المعنية بالمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وأشيد به لما تضمنه من تقييم بعناية لأداء المؤسسات الخمس المدروسة (مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي). وقد وافقت اللجنة "بصورة عامة على استنتاجات وتوصيات التقرير مع الإقرار بأن ذلك لا ينطبق بصورة كاملة ومتساوية على كل مؤسسة"[٧]. وحثت اللجنة مصارف التنمية المتعددة الأطراف على "العمل بناء على التوصيات، بوصف ذلك مسألة ذات أولوية"، ودعت رؤساء المصارف إلى "إبلاغ اللجنة بعد سنتين" بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الرئيسية[٧]. وبعد أن أعربت عن فائق التقدير والامتنان للرئيس، السيد عبد اللطيف الحمَد، طلبت اللجنة نشر التقرير وتعميمه على نطاق واسع[٨].

ثالثا - الاستراتيجية الدولية للديون: معلومات مستكملة

٩ - تتضمن الاستراتيجية الدولية للديون، في شكلها الحالي، جزأين أساسيين: (أ) اعتماد البلد المدين لبرامج تكيف وإصلاح تحظى بتأييد دولي[٩]، و (ب) إعادة هيكلة الدين، إما عن طريق إعادة جدولة الدين أو الإلغاء الجزئي لالتزامات خدمة الدين المستحقة عن فترة من الزمن، أو إجراء تخفيضات في مجموع الديون ذاتها (تساوي تخفيضات في خدمة الديون عن المدة المتبقية من فترة الديون). ولا تُمنح هذه التخفيضات الأخيرة إلا إلى البلدان التي تتوفر فيها شروط معينة للأهلية، من بينها توفر "السجل المرجعي" المطلوب لديها فيما يتعلق بسياسة التكيف في مجال الاقتصاد الكلي[١٠]. ويجري التفاوض بشأن إعادة الهيكلة على أساس كل حالة على حدة، وبذلك تنعكس فيه الظروف المختلفة للدائنين والمدينين المعنيين، ولو أن ذلك يتم داخل حدود موضوعة بواسطة قائمة موحدة من الخيارات. ويمكن وضع موجز مقتضب للعمليات الرئيسية في إطار الاستراتيجية للديون في ١٩٩٥ والنصف الأول من ١٩٩٦.

ألف - الدائنون الثنائيون من القطاع الرسمي

١٠ - إن إعادة هيكلة القروض الحكومية الدولية والائتمانات للصادرات من القطاع الخاص المضمونة رسميا عادة ما تجري من خلال نادي باريس. هناك تُعقد الاتفاقات بين حكومة البلد المدين وممثلي البلدان الدائنة، التي لها مرافق ائتمانية للصادرات وفي العادة، فإن خدمة الدين المستحقة خلال فترة محدودة، كثيرا ما تكون سنة واحدة أو ١٨ شهرا (وتشمل متأخرات غير مُسددة)، تُعاد جدولتها على طول فترة عقد، بما في ذلك فترة إعفاء بخصوص مدفوعات أصل الدين، رغم أن تحصيل الفائدة على الأرصدة المتبقية يتواصل على طول فترة إعادة الجدولة. وتتمثل المساعدة على دفع الديون عملا بهذا النوع من الاتفاقات في تأخير مدفوعات أصل الدين؛ ولا تُلغى أي مدفوعات. ويتحدد نطاق إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس بالاستناد إلى الاحتياجات لتمويل ميزان مدفعات البلد ومدى توافر تمويل جديد من القطاعين الرسمي والخاص، على نحو ما يتم تقييمه أثناء المفاوضات بشأن برامج التكيف المدعومة من صندوق النقد الدولي.

١١ - وبالرغم من أن أعضاء نادي باريس هم الذين عادة ما يقرضون القدر الأكبر من ديون بلد ما لدائنين ثنائيين من القطاع الرسمي، فإن عددا من البلدان الدائنة لم يشترك في اجتماعات نادي باريس (ومن بينها الأعضاء في منظمة البلدان المُصدرة للنفط والاقتصادات المخططة مركزيا السابقة). ويستكشف الاتحاد الروسي حاليا إمكانية الانضمام إلى نادي باريس نظرا لما له من ديون ضخمة بذمة بلدان عديدة تسعى حاليا إلى الحصول على مساعدة لدفع ديونها[١١].

١٢ - وإقرارا بأن عبء الدين على عدد من البلدان المنخفضة الدخل أكبر مما ينبغي، اعتمد الدائنون الأعضاء في نادي باريس شروطا مُيسَّرة لإعادة الجدولة تجاوزت مجرد تأجيل الدفع وتضمنت الإلغاء الجزئي للمدفوعات. وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨، اعتمدوا "شروط تورونتو" التي خفَّضت بقدر الثلث خدمة الدين المستحقة في أثناء فترات محددة على الديون المعنية لبلدان منخفضة الدخل وشديدة المديونية. وأبرم أعضاء نادي باريس ٢٨ اتفاقا بموجب أحكام تورنتو مع ٢٠ بلدا، أعادوا بها جدولة ديون تناهز قيمتها ٦ بلايين من الدولارات. وقد تحسَّن الطابع التسهيلي لهذه الشروط بواسطة "شروط لندن" (المعروفة أيضا بتسمية "شروط تورنتو المُحسَّنة") التي تمت الموافقة عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والتي رفعت النسبة المئوية للمساعدة على دفع خدمة ديون نادي باريس إلى ٥٠ في المائة[١٢]. وقد تم في إطار هذه الشروط الأخيرة توقيع ٢٥ اتفاقا مع ٢٣ بلدا، أعيدت بها جدولة ديون تفوق قيمتها ٩ بلايين من الدولارات[١٣].

١٣ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اعتمد الدائنون الأعضاء في نادي باريس "شروط نابولي" التي استندت إلى شروط لندن السابقة لكن حسَّنتها من جوانب عديدة. أولا، رفعت الحد الأقصى لتخفيض خدمة الدين من ٥٠ في المائة إلى غاية ٦٧ في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمؤهلة. ثانيا، في الظروف الاستثنائية يُمكن أن يعرض الدائنون إعادة الجدولة بشروط مُيسَّرة لمجموع الديون التي تستوفي الشروط وليس فقط لأصل الدين الذي يُصبح مستحقا خلال فترة محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح شروط نابولي مزيدا من المرونة بالمقارنة مع الشروط السابقة فيما يتعلق بنطاق الدين الذي يُمكن إعادة جدولته. على سبيل المثال، أعيدت من جديد جدولة ديون كانت قد أعيدت جدولتها سابقا بشروط مُيسَّرة (أي شروط تورنتو أو لندن) وذلك لرفع المستوى الأصلي للطابع الميسَّر إلى المستوى الجديد الذي تتيحه شروط نابولي. والبلدان التي لها إما ناتج قومي إجمالي للفرد الواحد أقل من ٥٠٠ دولار أو نسبة ديون إلى الصادرات تتجاوز ٣٥٠ في المائة على أساس القيمة الصافية الحالية (المحددة أدناه) مؤهلة للمعاملة بموجب الشروط الجديدة.

اتفاقات لصالح البلدان المنخفضة الدخل

١٤ - في فترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وحزيران/يونيه ١٩٩٦، وقَّع ٢٢ بلدا اتفاقات مع نادي باريس[١٤]. وقد مُنح ١٩ من بين تلك البلدان المعاملة المُيسرة الجديدة. وفي كل الحالات تقريبا، تم تخفيض جميع الديون المستوفية للشروط والتي لم تُعد جدولتها أبدا أو التي أعيدت جدولتها بشروط غير ميسرة. وحصل معظمها على أسخى مساعدة، أي تخفيض بنسبة ٦٧ في المائة لخدمة الدين الذي كان قيد المعالجة،

في حين لم يحصل إلا ثلاثة بلدان - غينيا والكاميرون وهندوراس - على تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة فقط. ولم يحصل سوى أربعة بلدان على معاملة مجموع ديونها المستحقة (عوضا عن خدمة الدين المستحقة في خلال فترة محدودة): أوغندا في شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وبوليفيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ ومالي وغيانا في أيار/مايو ١٩٩٦ كلاهما.

١٥ - بالرغم من هذه الشروط المتزايدة السخاء، ظل التخفيض الإجمالي لالتزامات خدمة الدين أقل مما تُظهره نسب المساعدة على دفع الدين في حد ذاتها. إن الدائنين الأعضاء في نادي باريس لا يعيدون الجدولة إلا للجزء من الديون المتوسطة الأجل وطويلة الأجل الرسمية، والمضمونة رسميا، الذي تم الحصول عليه قبل تاريخ معين يُعرف بتسمية "التاريخ الفاصل". ويحدد هذا التاريخ في إعادة الجدولة الأولى لنادي باريس الموقعة من البلد المدين. ولم تنفك السياسة المألوفة للنادي تتمثل في ترك التاريخ الفاصل دون تغير. وكثيرا ما تسبب ذلك في الحد من قيمة الدين الثنائي الذي يُصبح مؤهلا لأن تشمله معاملة نادي باريس. كذلك، فإن اتفاقات نادي باريس المبرمة في وقت أكثر حداثة شملت خدمة الديون التي أعيدت بالفعل جدولتها بموجب شروط تورنتو، رغم أنها في العادة تكتفي بإعادة جدولة خدمة الديون هذه عوضا عن زيادة تخفيضها[١٥]. وقد استبعد معظم اتفاقات الديون المبرمة الديون التي أعيدت هيكلتها في وقت أكثر حداثة بموجب شروط لندن[١٦].

١٦ - وقد اقترب الوقت بالنسبة لعدد من البلدان المنخفضة الدخل، والتي يُتوقَّع أن تعود إلى نادي باريس في غضون السنة المقبلة أو زهاء السنة، لكي يتسنى لها أن تحصل على إعادة هيكلة مجموع ديونها المستوفية لشروط نادي باريس (شريطة أن تكون قد احتفظت بسجل مرجعي جيد مع صندوق النقد الدولي ونفذت بالكامل اتفاقات نادي باريس المؤقتة). وبالتالي فقد يحدث تزايد سريع لعدد عمليات إعادة هيكلة مجموع الديون بموجب شروط نابولي في الأشهر المقبلة.

اتفاقات لصالح البلدان المتوسطة الدخل

١٧ - لم يكن من بين البلدان التي قامت حديثا بإعادة الجدولة سوى قلة من البلدان المتوسطة الدخل، وعلى سبيل المثال، ففي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦، لم يندرج في هذه الفئة سوى ٤ من بين الـ ٢٢ بلدا التي قامت بإعادة الجدولة. ومن بين تلك البلدان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا اللتان وقعتا اتفاقيهما الأولين مع نادي باريس في ١٩٩٥.

١٨ - من أبرز سمات المعاملة المطبقة على ديون البلدان المتوسطة الدخل الاستخدام المتزايد لجداول التسديد التدريجي التي يجري الدفع بموجبها وفقا لجدول تصاعدي تدريجيا لاستهلاك الدين، بعد فترة إعفاء قصيرة. وتجنب جداول الدفع التدرجية البلدان المدينة تضخم التزامات خدمة الدين لدى نهاية فترة الإعفاء، وهو ما يحدث في عمليات إعادة الجدولة التقليدية.

١٩ - أبرم البعض من الاتفاقات الثنائية لإعادة الجدولة خارج نادي باريس. توصلت جمهورية إيران الإسلامية إلى عقد اتفاقات مع دائنين لإعادة هيكلة متأخرات متعلقة بدين قصير الأجل وبخطابات ائتمان مستحقة السداد. وفضلا عن ذلك، تم التوصل إلى اتفاقات ثنائية بين هندوراس وكوستاريكا؛ وبين هايتي وفنزويلا؛ وبين الجزائر والعربية السعودية.

باء - الدائنون من القطاع الخاص

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت بصورة رئيسية إعادة هيكلة ديون البلدان النامية لمصارف تجارية في إطار النهج ذي العنصرين المطبق منذ بداية التسعينات[١٧]. وقد أعيدت هيكلة ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل من خلال عمليات كانت بصورة رئيسية "من نوع عمليات خطة برادي" وانطوت على تخفيض الدين أو تخفيض خدمة الدين. وتنطوي هذه العمليات على الاتفاق مع لجنة للمصارف الدائنة بشأن عرض قائمة بخيارات متشابهة على جميع المصارف المشتركة، تشمل إعادة شراء القروض المستحقة أو تحويلها إلى أوراق مالية جديدة تكون إما بأسعار فائدة أدنى أو ذات قيمة أسمية مخفضة. وتكون الأوراق المالية، في العادة، مدعومة بشكل من أشكال الضمان لكفالة تسديد أصل الدين، وأحيانا الفائدة (من المألوف أن يكون الضمان في شكل سندات لخزانة الولايات المتحدة، تشتريها الحكومة المدينة ويكون أجل استحقاقها مطابقا لأجل استحقاق الأوراق المالية الجديدة). وينطوي العنصر الثاني على عمليات إعادة شراء تقوم بها البلدان المنخفضة الدخل بمساعدة من الدائنين والمانحين الرسميين، ولا سيما مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية.

٢١ - في إطار الفئة الأولى من العمليات، توصلت بيرو إلى اتفاق مبدئي مع دائنيها من المصارف التجارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لإعادة هيكلة ٤,٢ بلايين الدولارات من أصل دينها و ٣,٥ بلايين من متأخرات الفائدة، وتتضمن قائمة الخيارات المعروضة على المصارف الدائنة إعادة الشراء وسندات بخصم يبلغ نسبة ٤٥ في المائة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، وقعت بنما اتفاقا "من نوع برادي" بشأن ديونها بمبلغ ٣,٥ بلايين الدولارات مع دائنيها التجاريين تشمل بليونين من الدولارات من أصل الديون و ١,٥ بليون دولار من متأخرات الفائدة. ويخفض الاتفاق الدين التجاري الخارجي للبلد بنسبة ٣١ في المائة. وهو ينطوي على تبادل زهاء ٨٢ في المائة من الدين القائم بسندات ذات فائدة مخفضة، ١٤ في المائة سندات بالسعر الرسمي و ٤ في المائة سندات بخصم. ولكل من السندات ذات السعر الرسمي وذات السعر المخفض أجل استحقاق مدته ٣٠ عاما، ويجرى تسديد الأصل بالكامل لدى الاستحقاق، أما السندات ذات الفائدة المخفضة فلها أجل استحقاق مدته ١٨ عاما، مع فترة إعفاء مدتها خمس سنوات.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فني أيار/مايو ١٩٩٦، اتفقت فييت نام مبدئيا مع دائنيها من المصارف التجارية على إعادة هيكلة دينها المصرفي البالغ ٩٠٠ مليون دولار (يتمثل أكثر من نصفه في متأخرات الفائدة). وأغلبية دائني فييت نام مصارف يابانية. وقد شملت قائمة الخيارات عملية لإعادة الشراء نقدا وسندات

بالسعر الرسمي وسندات بخصم، لكل منها أجل استحقاق مدته ٣٠ سنة. ويشكل الاتفاق، الذي انطوى على تخفيض الديون بنسبة ٥٠ في المائة، خطوة هامة صوب إدماج فييت نام في الأسواق المالية الدولية.

٢٣ - ومن البلدان المنخفضة الدخل الأخرى، سيراليون التي عقدت في آب/أغسطس ١٩٩٥ اتفاقا لإعادة شراء ٢٢٥ مليون دولار من الديون المصرفية التجارية. وقد تمت العملية على مرحلتين. في أيار/مايو ١٩٩٥، أكملت إعادة شراء أولى لزهاء ١٦٠ مليون دولار بسعر ١٥ سنتا للدولار. وتم شراء القسط الثاني البالغ زهاء ٧٣ مليون دولار في آب/أغسطس بسعر ٨ سنتات للدولار. وتولى تغطية تكاليف العملية مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي[١٨]، والاتحاد الأوروبي، ومانحون ثنائيون أوروبيون. وعلاوة على ذلك، أعادت نيكاراغوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ شراء ١,١ بليون دولار من ديونها المصرفية المستحقة (٨١ في المائة من المجموع) بسعر ٨ سنتات للدولار. وبحساب مبلغ ٣٠٠ مليون دولار تقريبا الذي تبلغه مطالبات الفائدة المستحقة، أصبح المبلغ الكلي الذي شملته العملية ١,٤ بليون دولار. وقد مولت التكلفة الكلية للعملية بمنحة من مرفق تخفيض الديون، وقرض من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنح من حكومات السويد وسويسرا وهولندا.

رابعا - مؤشرات المديونية

٢٤ - يقدر أن الديون الخارجية الإجمالية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ازدادت بمبلغ ١٢٠ بليون دولار في ١٩٩٥، فبلغت حد ١,٧ ألف بليون دولار بنهاية السنة وشكل ذلك زيادة بنسبة ٧,٤ في المائة على السنة السابقة، وهكذا تجاوزت القيمة الكلية للديون بالدولار ما كانت عليه قبل عقد واحد بنسبة ٨١ في المائة (انظر الجدول ١). وخلافا لما حدث في سنوات التسعينات الأولى، ارتفع الاقتراض الطويل الأجل من الدائنين الرسميين بأكثر سرعة من إقراض القطاع الخاص، وذلك إلى حد بعيد نتيجة لمجموعة تدابير الإنقاذ الدولية لصالح المكسيك ومجموعة تدابير أخرى أصغر نطاقا لصالح الأرجنتين[١٩]. وفي حين أن النمو في تدفقات الائتمان من القطاع الخاص هبط في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كأثر مؤقت لأزمة المكسيك، فقد ازداد توسع تلك التدفقات بصورة هامة في آسيا وخاصة في الأسواق الناشئة في شرق آسيا، مما أظهر ازدياد تمييز المستثمرين فيما بين المقترضين، وذلك من خلال تقييم أكثر تدقيقا للأوضاع الاقتصادية الأساسية. ونتيجة لذلك، سجلت آسيا أكبر ارتفاع في الحجم الكلي للديون بالمقارنة مع بقية المناطق الجغرافية، وبلغت حصتها من المجموع الكلي لديون البلدان النامية زهاء ٤٠ في المائة في السنة الماضية.

الجدول ١ - الدين الخارجي للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٥-١٩٩٥

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[ب]
جميع البلدان[ب]											
مجموع الدين الخارجي	٩٣٤,٢	١ ٠٢٦,٥	١ ١٥٧,٧	١ ١٥٣,٠	١ ١٦٧,٨	١ ٢٨٤,٣	١ ٣٤٧,٤	١ ٤٠٤,٧	١ ٤٨٢,٢	١ ٦٠٣,١	١ ٧٢١,٤
الدين الطويل الأجل	٧٩٣,٢	٨٩٠,٢	١ ٠٠٨,٠	٩٩٧,٩	٩٩٦,٧	١ ٠٨٠,٤	١ ١٢٠,٤	١ ١٥٠,٦	١ ٢٠٤,٦	١ ٣٠٧,٣	١ ٤٠٠,٢
بشروط ميسرة	١٦٧,١	١٩١,٣	٢٢٩,٢	٢٤٠,٠	٢٧٨,٦	٣٠٧,١	٣٢٨,٦	٣٤١,١	٣٦٠,٢	٣٩٤,٥	..
ثنائي	١٢٤,٥	١٤٢,٩	١٧٢,٢	١٧٩,٧	٢١٢,٥	٢٣١,٩	٢٤٤,٩	٢٥١,٨	٢٦٣,٥	٢٨٣,٥	..
متعدد الأطراف[ج]	٤٢,٦	٤٨,٤	٥٦,٩	٦٠,٣	٦٦,١	٧٥,٢	٨٣,٧	٨٩,٣	٩٦,٧	١١١,١	..
الرسمي، بشروط غير ميسرة	١٦٤,٢	٢٠٢,٠	٢٤٤,٠	٢٤٠,٩	٢١٥,٥	٢٧١,٧	٢٨٤,٣	٢٨٦,٥	٢٩٣,١	٣١٢,٠	..
ثنائي	٦٦,٨	٨١,٢	٩٧,٨	١٠٢,٤	١٠٧,٣	١١٤,١	١٢٠,٩	١٢٥,٩	١٢٦,١	١٣٦,٣	..
متعدد الأطراف	٦١,٣	٨٣,٠	١٠٧,٨	١٠٦,٢	٧٩,٦	١٢٧,٣	١٣٤,٥	١٣٣,٨	١٤٠,٨	١٤٩,٦	..
صندوق النقد الدولي	٣٦,١	٣٧,٨	٣٨,٥	٣٢,٣	٢٨,٦	٣٠,٣	٢٨,٨	٢٦,٧	٢٦,١	٢٦,١	٣٥,٨
الدائنون من القطاع الخاص	٤٦١,٨	٤٩٦,٩	٥٢٤,٨	٥١٧,٠	٥٠٢,٦	٥٠١,٦	٥٠٧,٦	٥٢٣,٠	٥٥١,٣	٦٠٠,٨	٦٥٢,٣
سندات[د]	٣٤,٨	٣٧,٨	٤٠,٦	٤٣,٦	٤٦,١	١٠٣,٧	١١٠,٤	١٢١,٤	١٥٥,٠	٢٠٩,٨	..
مصارف تجارية[د]	٢٤٤,٨	٢٧٢,٥	٣٠٠,٢	٢٩٦,٥	٢٨٦,٥	٢١٠,٦	٢٠٢,٩	١٩٣,٩	١٧٤,٣	١٤١,٦	..
الدين القصير الأجل	١٤١,١	١٣٦,٣	١٤٩,٧	١٥٥,٠	١٧١,٢	٢٠٤,٠	٢٢٧,٠	٢٥٤,١	٢٧٧,٦	٢٩٥,٨	٣٢١,١
بنود مرجعية:											
متأخرات أصل الدين الطويل الأجل	١٦,٤	٢٣,٩	٢٨,٠	٣٧,٤	٤١,٧	٥٢,٤	٥٦,٢	٦٤,١	٦٨,٨	٧٨,٤	٩٠,٨
متأخرات الفائدة على الدين الطويل الأجل	٦,٢	٨,٧	١٥,١	١٨,١	٢٩,٠	٣٩,٦	٤٢,٤	٣٩,٠	٣٨,٠	٣٥,٢	٣٤,٩
أمريكا اللاتينية											
مجموع الدين الخارجي	٤١٠,٠	٤٣٠,٤	٤٧١,٤	٤٥٨,١	٤٥٤,٢	٤٧٦,٥	٤٩٠,٦	٥٠٤,٧	٥٣١,٠	٥٦٧,٤	٦٠٦,٧
الدين الطويل الأجل	٣٦٤,٤	٣٩٣,٨	٤٢٦,٤	٤٠٩,٠	٣٩٤,٦	٣٩٩,٠	٤٠٢,٩	٤٠٩,٢	٤٣٢,٠	٤٥٧,٠	٤٩٤,٣
بشروط ميسرة	٣٣,٩	٣٦,٢	٤٢,٣	٤٤,٩	٤٦,٣	٤٩,١	٥٢,٢	٥٤,١	٥٦,٢	٥٩,٧	..
ثنائي	٢٨,٩	٣٠,٨	٣٦,٥	٣٨,٩	٤٠,١	٤٧,٤	٤٥,٢	٤٦,٨	٤٨,٥	٥١,٢	..
متعدد الأطراف	٥,١	٥,٥	٥,٨	٥,٩	٦,٢	٦,٧	٧,٠	٧,٣	٧,٧	٨,٥	..
الرسمي، بشروط غير ميسرة	٦١,٢	٧٥,٤	٩٥,٠	٩٨,١	١٠٠,٤	١١٦,٤	١٢٠,٩	١٢١,١	١٢٣,٢	١٢٥,٣	..
ثنائي	٢٠,٧	٢٣,٦	٣١,٠	٣٧,٠	٣٨,٩	٤٥,٠	٤٨,٤	٥١,٨	٥١,٨	٥٢,٠	..
متعدد الأطراف	٢٥,٩	٣٥,٤	٤٥,٩	٤٤,٨	٤٥,٩	٥٣,٣	٥٥,٤	٥٤,٥	٥٧,٥	٥٩,٩	..

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[b]
صندوق النقد الدولي	١٤,٥	١٦,٣	١٨,١	١٦,٣	١٥,٦	١٨,١	١٧,١	١٤,٨	١٣,٩	١٣,٤	٢٦,٨
الدائنون من القطاع الخاص	٢٦٩,٣	٢٨٢,٢	٢٨٩,١	٢٦٦,٠	٢٤٧,٩	٢٣٣,٥	٢٢٩,٨	٢٣٤,٠	٢٥٢,٦	٢٧٧,١	٢٨١,٤
سندات[a]	١٧,٨	١٧,٦	١٦,٨	١٨,١	١٩,١	٧٦,٠	٧٩,١	٨١,٨	١٠٨,٩	١٥٦,٤	..
مصارف تجارية[a]	١٧٣,٥	١٨٩,٠	٢٠٠,٨	١٩٠,٣	١٧٨,٦	١٠٢,٧	٩٧,٤	٩٥,٤	٧٦,١	٤٠,٠	..
الدين القصير الأجل	٤٥,٧	٣٦,٥	٤٥,٠	٤٩,٢	٥٩,٦	٧٧,٥	٨٧,٧	٩٥,٦	٩٩,٠	١٠٥,٣	١١٧,٤
بنود مرجعية:											
متأخرات أصل الدين الطويل الأجل	٦,٩	٩,٦	١٢,٦	١٥,٣	١٨,٦	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٥,٥	٢٢,٥	٢١,٥	٢٢,٥
متأخرات الفائدة على الدين الطويل الأجل	٢,٧	٣,٥	٨,٣	٨,٦	١٦,٦	٢٥,٧	٢٧,٧	٢١,٤	١٥,٦	٩,٦	٧,٠
أفريقيا											
مجموع الدين الخارجي	١٩٣,٨	٢٢٤,٠	٢٥٨,٣	٢٦٢,٠	٢٦٨,٩	٢٧٩,٧	٢٨٣,٠	٢٧٨,٥	٢٨١,٨	٣٠٣,٥	٣١٣,٨
الدين الطويل الأجل	١٦٠,٨	١٨٥,١	٢٢٦,٣	٢٣٠,٣	٢٣٤,٤	٢٤٤,٨	٢٤٨,٧	٢٤١,٩	٢٤٠,٣	٢٥٩,٨	٢٦٧,٤
بشروط ميسرة	٤٨,١	٥٥,٤	٦٦,١	٦٩,٢	٧٣,١	٧٩,٦	٨٧,٥	٩١,٣	٩٦,١	١٠٦,١	..
ثنائي	٣٤,٣	٣٩,٠	٤٥,٥	٤٦,٨	٤٧,٩	٥١,١	٥٥,٥	٥٧,٣	٥٩,٠	٦٣,١	..
متعدد الأطراف[c]	١٣,٩	١٦,٤	٢٠,٦	٢٢,٣	٢٥,٧	٢٨,٤	٣٢,٠	٣٤,٠	٣٧,١	٤٣,٠	..
الرسمي، بشروط غير ميسرة	٤٧,٠	٦٠,٤	٧٥,٢	٧٤,٠	٧٦,٦	٧٩,٢	٨١,٥	٧٩,٣	٧٧,٩	٨٧,٦	..
ثنائي	٢٨,٩	٣٨,٧	٤٨,٣	٤٨,٣	٥١,٣	٥١,٨	٥٣,٢	٥١,٦	٤٩,١	٥٦,٩	..
متعدد الأطراف	١٠,٠	١٤,٢	١٨,٨	١٨,٣	١٨,٧	٢١,٢	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٣,٨	٢٤,٩	..
صندوق النقد الدولي	٨,١	٧,٦	٨,١	٧,٤	٦,٦	٦,١	٥,٧	٥,٠	٥,٠	٥,٨	٣,٦
الدائنون من القطاع الخاص	٦٥,٧	٦٩,٢	٨٤,٩	٨٧,١	٨٤,٧	٨٦,١	٧٩,٧	٧١,٢	٦٦,٣	٦٦,٠	٦٩,١
سندات[a]	٥,٦	٥,٠	٥,٢	٤,٧	٤,٥	٣,٦	٣,١	٥,١	٢,٩	٣,٣	..
مصارف تجارية[a]	٢٠,٥	٢٢,١	٣٠,٩	٣٢,٨	٣١,٤	٣٠,٨	٢٨,٩	٢٢,٤	٢١,٤	٢١,٤	..
الدين القصير الأجل	٢٧,٥	٣٨,٩	٣٢,١	٣١,٧	٢٤,٧٥	٢٤,٩	٢٤,٣	٣٦,٦	٤١,٥	٤٣,٧	٤٦,٤
بنود مرجعية:											
متأخرات أصل الدين الطويل الأجل	٨,٢	١٣,٣	١٣,٣	١٩,٩	١٩,٩	٢٢,٢	٢٢,٠	٢٥,٣	٣٠,٩	٣٤,٨	٤١,٧
متأخرات الفائدة على الدين الطويل الأجل	٣,٣	٥,١	٦,٦	٨,٩	١١,١	١١,٦	١١,٧	١٣,٩	١٧,٨	٢٠,١	٢١,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[d]											
مجموع الدين الخارجي	٧٩,٦	٩٣,٠	١١٢,٤	١١٤,٥	١٢٠,٣	١٢٥,٩	١٤١,٤	١٤٤,٣	١٤٩,٠	١٥٦,٠	١٥٩,٠

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[ب]
الدين الطويل الأجل	٧٠,٢	٨٣,٠	١٠٠,١	١٠٠,٩	١٠٣,٧	١١٥,٩	١١٩,٧	١٢٠,٤	١٢٧,١	١٣٠,٢	١٣٢,٣
بشروط ميسرة	٢٧,٩	٣٣,٤	٤١,٧	٤٤,٠	٤٧,٤	٥٥,٣	٦٠,٣	٦٣,٢	٦٦,٨	٧٣,٥	..
ثنائي	١٧,٤	٢٠,٤	٢٤,٨	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٩,٤	٣٠,٩	٣١,٧	٣٢,٥	٣٣,٧	..
متعدد الأطراف[ج]	١٠,٥	١٣,٠	١٦,٩	١٨,٧	٢١,٥	٢٥,٩	٢٩,٥	٣١,٥	٣٤,٣	٣٩,٨	..
الرسمي، بشروط غير ميسرة	٢٧,٥	٢٧,٥	٣٣,٩	٣٣,٠	٣٢,٣	٣٥,٧	٣٤,٨	٣٣,٨	٣٢,٤	٣٤,٧	..
ثنائي	١١,٧	١٤,٩	١٩,٢	١٩,٣	٢٠,٦	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٢,٧	٢٥,٥	..
متعدد الأطراف	٤,٧	٦,٢	٨,١	٧,٧	٧,٠	٧,٥	٧,٢	٦,٩	٦,٨	٦,١	..
صندوق النقد الدولي	٦,٠	٦,٤	٦,٦	٦,٠	٤,٧	٤,٤	٣,٨	٣,٧	٣,٠	٣,١	٠,٩
الدائنون من القطاع الخاص	١٩,٩	٢٧,٠	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٤,١	٢٤,٩	٢٤,٦	٢٣,٣	٢٢,٩	٢١,٩	..
سندات[د]	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	..
مصارف تجارية[د]	٦,٧	٧,٤	٨,٢	٧,٨	٨,٠	٨,٥	٨,١	٧,٧	٧,٧	٧,٧	..
الدين القصير الأجل	٩,٤	١٠,٠	١٢,٣	١٣,٦	١٦,٦	٢٠,١	٢١,٧	٢٣,٩	٢٦,٨	٢٥,٨	٢٦,٧
بنود مرجعية:											
متأخرات أصل الدين الطويل الأجل	٤,٢	٥,٦	٨,٢	١١,٠	١٣,٧	١٦,٨	٢٠,٧	٢٣,٢	٢٦,٧	٢٨,٢	٣٢,٦
متأخرات الفائدة على الدين الطويل الأجل	١,٩	٢,٦	٣,٨	٥,٤	٧,٤	٨,٩	١٠,٩	١٢,٥	١٥,٢	١٥,٩	١٦,٦
آسيا											
مجموع الدين الخارجي	٢٥٤,٦	٢٩٠,٦	٣٣٢,٣	٣٣٧,٠	٣٧٧,٩	٤٢١,٦	٤٦٣,٣	٥٠٤,٨	٥٤٥,٠	٦١٢,٦	٦٧٠,٤
الدين الطويل الأجل	٢٠٦,١	٢٤١,٥	٢٧٣,٣	٢٧٥,٠	٣١٢,٦	٣٤٧,٤	٣٧٦,١	٤٠٦,٧	٤٣٧,٠	٤٨٩,١	٥٣٤,٠
بشروط ميسرة	٦٦,٢	٧٧,٧	٩٤,٤	٩٩,٣	١٣١,٥	١٤٩,٧	١٥٨,٢	١٦٦,١	١٧٨,٤	١٩٨,٠	..
ثنائي	٤٤,٢	٥٣,٣	٦٦,٦	٦٩,٩	٩٩,٦	١١٢,٦	١١٦,٧	١٢١,٢	١٢٩,٧	١٤٢,٠	..
متعدد الأطراف[ج]	٢٢,٠	٢٤,٤	٢٧,٩	٢٩,٣	٣١,٩	٣٧,١	٤١,٥	٤٤,٨	٤٨,٧	٥٦,٠	..
الرسمي، بشروط غير ميسرة	٣٩,٦	٤٧,٠	٥١,٨	٤٨,٩	٤٩,٩	٥٦,٩	٦٢,٧	٦٨,٣	٧٥,٨	٨٢,١	..
ثنائي	١١,٦	١٢,٦	١١,٨	١٠,٨	١٠,٨	١١,٥	١٣,٥	١٧,١	٢٠,٨٢	٢٢,٠	..
متعدد الأطراف	١٨,٠	٢٣,٧	٣٠,٥	٣١,٣	٣٣,٦	٣٩,٩	٤٣,٦	٤٤,٥	٤٨,٦	٥٣,٨	..
صندوق النقد الدولي	١٠,٠	١٠,٦	٩,٥	٦,٩	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٦,٧	٧,٠	٦,٣	٤,٣
الدائنون من القطاع الخاص	١٠٠,٤	١١٦,٨	١٢٧,٠	١٢٦,٨	١٣١,٢	١٤٠,٨	١٥٥,٢	١٧٢,٤	١٨٢,٨	٢٠٨,٩	٢٤٥,٤
سندات[د]	١١,١	١٤,٩	١٧,٩	١٧,٤	١٧,٣	١٨,٢	٢١,٧	٢٥,٦	٣٠,٠	٣٥,٦	..
مصارف تجارية[د]	٣٧,٤	٤٤,٨	٤٨,٦	٥١,٣	٥٤,٠	٥٤,٦	٥٥,٦	٥٥,٨	٥٨,٧	٦٠,٠	..

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[ب]
الدين القصير الأجل	٤٨,٥	٤٩,١	٥٩,٠	٦٢,٠	٦٥,٣	٧٤,٢	٨٧,١	٩٨,١	١٠٨,٠	١٢٣,٥	١٣٦,٤
بنود مرجعية:											
متأخرات أصل الدين الطويل الأجل	٠,٨	٠,١	٠,٠	٠,٨	١,٥	٢,٢	٤,٧	٧,٣	٧,٨	١١,١	١٢,٩
متأخرات الفائدة على الدين الطويل الأجل	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٩	١,٥	١,٩	٢,٢	٢,٣	٢,٧	٢,٩
أقل البلدان نموا											
مجموع الدين الخارجي	٥٤,١	٦٣,٥	٧٧,٤	٨١,٨	٨٦,١	٩٦,١	١٠٠,٤	١٠٣,٧	١٠٦,٨	١١٥,١	١١٧,٣
الدين الطويل الأجل	٤٧,٩	٥٧,١	٦٩,٤	٧٢,٤	٧٥,١	٨٣,٢	٨٦,١	٨٧,٧	٩٠,٥	٩٧,٢	٩٨,٧
بشروط ميسرة	٣٣,٥	٣٩,٦	٤٨,٩	٥٢,٦	٥٥,٤	٦٢,١	٦٦,١	٦٨,٩	٧٢,٨	٧٩,٠	٧٧,٧
ثنائي	٢١,٣	٢٤,٨	٣٠,٣	٣٢,١	٣٢,٥	٣٤,٦	٣٥,٣	٣٥,٩	٣٦,٩	٣٨,٣	٣٤,٣
متعدد الأطراف[ج]	١٢,٣	١٤,٨	١٨,٦	٢٠,٥	٢٢,٩	٢٧,٥	٣٠,٨	٣٣,٠	٣٥,٩	٤٠,٧	٤٣,٤
الرسمي، بشروط غير ميسرة	١٣,٨	١٧,١	١٩,٩	١٩,١	١٨,٩	٢٠,٣	١٩,٢	١٨,٠	١٧,٠	١٧,٥	٢٠,٣
ثنائي	٨,٣	١٠,٨	١٣,٠	١٢,٩	١٣,٦	١٥,٤	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٤	١٥,٣	١٨,٩
متعدد الأطراف	١,٥	٢,١	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٧	١,١	٠,٦	٠,٣	٠,٠	٠,٠
صندوق النقد الدولي	٤,٠	٤,٢	٤,٧	٤,٢	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٣	١,٤
الدائنون من القطاع الخاص	٩,١	١٠,٧	١٣,٠	١٣,٣	١٣,٥	١٤,٣	١٤,١	١٣,٧	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥
سندات[د]	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مصارف تجارية[د]	٢,٦	٢,٩	٣,٤	٣,٢	٣,٢	٣,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٠
الدين القصير الأجل	٦,٣	٦,٤	٧,٩	٩,٤	١١,٠	١٢,٩	١٤,٣	١٦,٠	١٦,٣	١٧,٩	١٨,٦
بنود مرجعية:											
متأخرات أصل الدين الطويل الأجل	٤,٠	٥,١	٧,٦	٩,٧	١١,٨	١٤,٧	١٧,٩	١٩,٩	٢٢,٨	٢٦,٠	٣٠,٣
متأخرات الفائدة على الدين الطويل الأجل	١,٨	٢,٣	٣,٥	٤,٥	٦,٢	٧,٦	٩,١	١٠,٤	١٢,٢	١٤,١	١٥,١

المرجع: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استنادا الى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي.

(أ) تقدير.

(ب) ديون ١٢٢ اقتصادا، مستخلصة بصورة أولية من بيانات نظام إبلاغ المدينين التابع للبنك الدولي (١٠٧ بلدان). وبخصوص البلدان التي لا تقوم بالإبلاغ، استخلصت البيانات من نظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٥ اقتصادا). بيد أنه تم استبعاد الديون المصرفية غير المضمونة للمراكز المالية الخارجية، التي يشكل الكثير منها ديونا لأطراف أخرى غير الاقتصادات المحلية.

(ج) شاملة المرافق التسهيلية لصندوق النقد الدولي.

(د) الديون الحكومية أو التي تضمنها الحكومات فقط.

(هـ) باستثناء جنوب افريقيا ونيجيريا.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، انخفضت تدريجيا حصة أفريقيا من المجموع الكلي للديون من حوالي ٢٢ في المائة في ١٩٩٠ إلى زهاء ١٨ في المائة في السنة الماضية (انظر الشكل)[٣٠].

٢٦ - وبصورة عامة، تظل الديون الطويلة الأجل موزعة بقدر لا بأس به من الانصاف بين الدائنين من القطاع الرسمي ومن القطاع الخاص، إذ بلغت حصة القطاع الخاص زهاء ٤٧ في المائة من المجموع في ١٩٩٥. بيد أن هذا التوزيع يختلف بصورة جوهرية باختلاف المناطق. في أحد الأطراف القصوى، يملك الدائنون من القطاع الخاص زهاء ٦٠ في المائة من الديون في أمريكا اللاتينية، ومن جهة أخرى، تقل حصة الدائنين من ذلك القطاع عن ٢٦ في المائة من الديون في أفريقيا، وهو ما تنعكس فيه المحدودية التقليدية لوصول تلك المنطقة إلى الأسواق. وفي آسيا، ارتفعت حصة الدائنين من القطاع الخاص من ٤٠ إلى ٤٦ في المائة في فترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥.

٢٧ - إن ارتفاع قيمة دين مستحق بالدولار لا يظهر، في حد ذاته، ما إذا كانت حالة الديون قد تحسنت أو ازدادت سوءا. وتُستخدم المؤشرات بصورة عامة للمساعدة في إجراء هذا التقييم من حيث قدرة البلدان على توليد الدخل وتحقيق الأرباح من الصادرات لخدمة ديونها المتراكمة. والمؤشرات المألوفة أكثر من غيرها هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، ونسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات.

٢٨ - استنادا إلى هذه المؤشرات، يبدو أن الحالة العامة لديون البلدان النامية تحسنت إلى حد ما في السنة الماضية (انظر الجدول ٢). وبصورة خاصة، نزل إلى أدنى مستوى متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات في جميع البلدان منذ بداية أزمة الديون. بيد أن المؤشرات، هي أيضا، تختلف إلى أقصى حد فيما بين المناطق وداخل المناطق. ففي أمريكا اللاتينية، رغم التحسن الهائل خلال العقد الماضي، تظل نسبة الدين إلى الصادرات في مستويات حرجة؛ وفضلا عن ذلك، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في السنة الماضية وذلك، بصورة خاصة، نتيجة للركود في أنحاء من المنطقة. وبالإضافة إلى كل هذا تظل نسبة خدمة الدين إلى الصادرات - في مستوى ٣٠ في المائة - أعلى بقدر هائل من نطاق ٢٠-٢٥ في المائة الذي يُعتبر قياسيا للاستدامة. وقد انعكس في تلك النسبة ارتفاع خدمة الدين بموجب اتفاقات لإعادة الهيكلة مبرمة في السنوات السابقة، وتصفية المتأخرات. إن مؤشرات المديونية في آسيا - وهي في العادة أدنى بكثير مما هي عليه في المناطق الرئيسية الأخرى - تحسنت بالنسبة للمنطقة ككل، إذ تجاوزت سرعة النمو في الناتج القومي الإجمالي الزيادة في الدين الخارجي.

شكل: الدين الخارجي للبلدان النامية المستوردة لرأس
المال ١٩٨٥-١٩٩٥

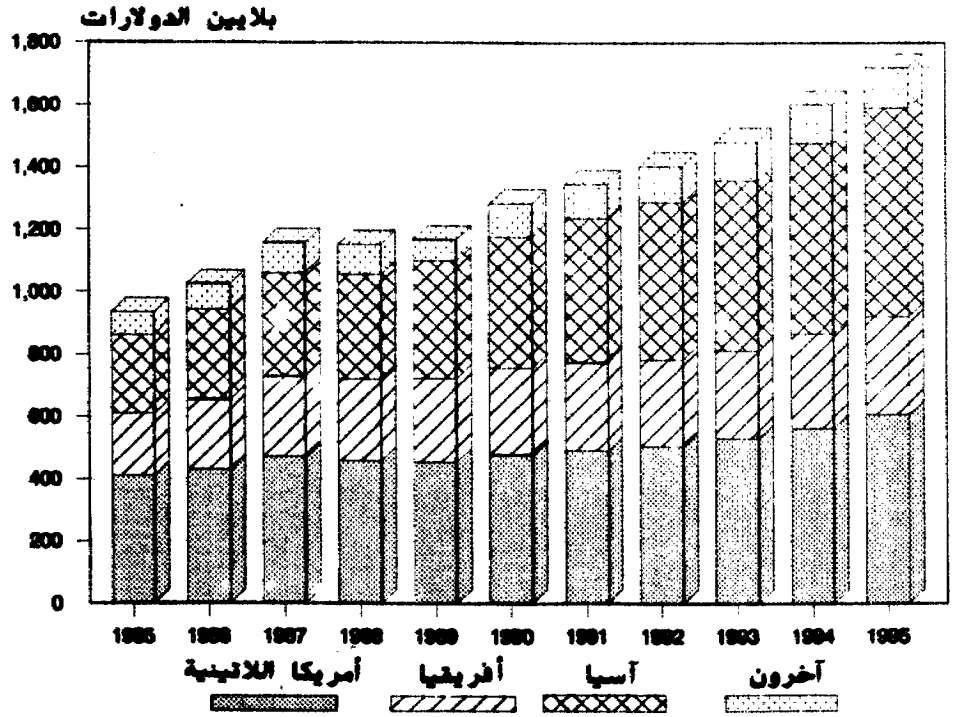

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي.

الجدول ٢ - مؤشرات المديونية ومدفوعات خدمة الدين للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ١٩٨٥-١٩٩٥

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[ب]
مؤشرات المديونية (النسبة المئوية)											
نسبة الديـــن الخارجـــي إلى الناتج القومي الإجمالي											
جميع البلدان	٤٤,١	٤٧,٠	٤٩,٢	٤٣,٨	٤٠,١	٣٩,١	٣٩,٥	٣٨,١	٣٧,٥	٣٧,٠	٣٦,٨
أمريكا اللاتينية	٦٢,٢	٦٣,٧	٦٥,٧	٥٦,٧	٥٠,١	٤٤,٩	٤٥,٥	٤٢,٧	٤٠,٠	٣٧,١	٣٩,٦
أفريقيا	٥٧,٨	٦٦,٧	٧٢,٨	٧٢,٠	٧٣,٦	٧٠,٤	٧٢,٤	٦٩,٧	٧١,٠	٧٦,٤	٧٢,٤
آسيا	٢٦,٠	٢٨,٦	٣٠,٤	٢٦,٣	٢٦,٦	٢٧,٢	٢٧,٨	٢٧,٩	٢٨,٦	٢٨,٥	٢٦,٨
بنود مرجعية:											
أفريقيـــا جنـــوب الصحـراء الكبرى	٧٥,٩	٧٧,٧	٨٧,٠	٨٦,٩	٩١,٣	٩٨,٩	١٠٣,٠	١٠٨,٣	١١٤,٢	١٢٥,٨	١٢٠,٩
أقل البلدان نموا	٥٨,٤	٦٣,٦	٧١,١	٧٥,٢	٧٦,٦	٨٢,٦	٨٦,٠	٩١,٥	٩١,٩	٩٨,٥	٨٩,٨
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات											
جميع البلدان	١٧٩,٩	١٩٨,٨	١٨٥,٦	١٥٨,٦	١٤٣,٢	١٣٨,٩	١٣٨,٩	١٣٢,٤	١٣٠,٢	١٢٢,٨	١١٥,١
أمريكا اللاتينية	٢٢٦,١	٢٩٢,٧	٢٨٤,٧	٢٣٢,٥	٢٩٣,٢	٢٧٧,٣	٢٨١,٨	٢٧٦,٠	٢٧٤,٥	٢٥٨,٤	٢٥٤,٠
أفريقيا	٢٠٨,٩	٢٦٢,٣	٢٧٣,١	٢٦٣,٩	٢٥٢,٤	٢٢٣,١	٢٢٩,٥	٢١٨,٧	٢٣٢,٩	٢٤٨,٧	٢٤٨,٨
آسيا	١٠١,٩	١٠٥,٦	٩٤,٠	٧٨,٠	٧٨,٠	٧٧,٤	٧٦,٧	٧٣,٥	٧١,٨	٦٧,٧	٦٣,١
بنود مرجعية:											
أفريقيـــا جنـــوب الصحـراء الكبرى	٢٥٩,٧	٣٠٢,٥	٣٣٨,٨	٣٢٧,٧	٣٢٠,٧	٣٢٧,١	٣٥٢,٠	٣٥٦,٦	٣٨٦,٠	٣٨٤,٥	٣٦٦,٣
أقل البلدان نموا	٢٨١,٥	٣٥٨,٣	٣٧٢,٤	٣٧٥,٥	٣٥٦,٠	٣٦٨,٠	٤٠٨,٠	٤١٢,٨	٤٣٦,٦	٤٣٥,٣	٤١٠,٨
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات											
جميع البلدان	٢٣,٥	٢٤,٥	٢١,٨	١٩,٩	١٧,٣	١٥,٧	١٤,٦	١٤,٥	١٤,٦	١٢,٩	١٢,٩
أمريكا اللاتينية	٣٨,٦	٤٤,٤	٣٨,٢	٣٩,٦	٣٢,١	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٨,٩	٣٠,٠	٢٧,٥	٣٠,٣
أفريقيا	٢٦,١	٢٩,١	٢٣,٨	٢٦,٠	٢٤,٣	٢٤,٠	٢٣,٢	٢٢,٣	٢٢,٤	١٩,٠	١٩,٦
آسيا	١٥,٧	١٥,٥	١٥,٤	١١,٧	١٠,٧	٩,٩	٨,٨	٨,٦	٩,٢	٨,١	٧,٧
بنود مرجعية:											
أفريقيـــا جنـــوب الصحـراء الكبرى	٢١,٣	٢٤,٨	٢٣,١	٢٢,٣	١٩,٣	١٧,٧	١٧,٦	١٥,٣	١٤,٤	١٦,٧	١٩,٣
أقل البلدان نموا	١٥,٩	٢٢,١	١٧,٦	١٧,٢	١٦,١	١٤,١	١٤,٦	١١,٢	١١,٢	١١,٣	١٦,٨

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
مدفوعات خدمة الدين (بلايين الدولارات)											
جميع البلدان											
مجموع خدمة الدين	١٢٢,٢	١٢٦,٥	١٣٥,٨	١٤٤,٩	١٤١,٣	١٤٤,٩	١٤٢,٠	١٥٣,٦	١٦٦,١	١٦٨,٨	١٩٢,٨
مدفوعات الفائدة	٦٧,٧	٦٣,١	٦٢,٠	٧٠,٧	٦٦,٤	٦٥,١	٦٦,٨	٦٤,٥	٦٤,٠	٧٢,٠	٨٧,٤
بشروط غير ميسرة	٦٥,٢	٦٠,١	٥٨,٩	٦٧,١	٦٢,٤	٥٩,٩	٦١,٦	٥٨,٥	٥٧,٥	٦٤,٧	..
أمريكا اللاتينية											
مجموع خدمة الدين	٤٨,٥	٤٨,٦	٤٦,٨	٥٤,٥	٤٩,٨	٤٥,٢	٤٥,٦	٥٢,٨	٥٨,٠	٥٩,٩	٧٢,٣
مدفوعات الفائدة	٣٥,٠	٣٠,٤	٢٨,٦	٣٣,٢	٢٥,٧	٢٢,٤	٢٣,٩	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٧,٠	٣٥,١
بشروط غير ميسرة	٣٤,٦	٢٩,٩	٢٨,١	٣٢,٦	٢٥,٣	٢١,٥	٢٣,٠	٢١,٩	٢١,٩	٢٥,٩	..
أفريقيا											
مجموع خدمة الدين	٢٤,٧	٢٤,٨	٢٢,٥	٢٥,٨	٢٥,٩	٣٠,١	٢٨,٦	٢٨,٣	٢٧,٠	٢٣,٢	٢٤,٧
مدفوعات الفائدة	١٠,٩	١٠,٥	٩,٤	١١,٢	١١,٦	١٢,٤	١١,٦	١١,١	٩,٥	١٠,٣	١١,١
بشروط غير ميسرة	١٠,٤	٩,٩	٨,٩	١٠,٥	١٠,٨	١١,٣	١٠,٨	٩,٧	٨,١	٨,٥	١٠,٢
آسيا											
مجموع خدمة الدين	٣٩,٢	٤٢,٧	٥٤,٤	٥٠,٧	٥١,٩	٥٤,٢	٥٣,٣	٥٩,٠	٦٩,٦	٧٣,٤	٨١,٨
مدفوعات الفائدة	١٧,٢	١٧,٢	١٨,٧	٢٠,٢	٢٣,٥	٢٤,٠	٢٥,٥	٢٤,٨	٢٦,٥	٢٩,٧	٣٤,٥
بشروط غير ميسرة	١٥,٩	١٥,٦	١٧,٠	١٨,٢	٢١,٢	٢١,٢	٢٢,٤	٢١,٥	٢٢,٨	٢٥,٦	..
بنود مرجعية:											
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى											
مجموع خدمة الدين	٦,٥	٧,٦	٧,٧	٧,٨	٧,٢	٧,٤	٧,١	٦,٢	٥,٦	٦,٨	٨,٤
مدفوعات الفائدة	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٣,١	٣,١	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٦
بشروط غير ميسرة	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٢	١,٩	٢,٢	..
مجموع خدمة الدين											
مجموع خدمة الدين	٣,١	٣,٩	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٤,٨
مدفوعات الفائدة	١,٤	١,٥	١,٤	١,٦	١,٤	١,٤	١,٥	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣
بشروط غير ميسرة	١,١	١,١	١,٠	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات مقدمة من صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي.

ملحوظة: تطابق التغطية الخطرية في هذا الجدول التغطية في الجدول ١.

(أ) تقدير أولي.

٢٩ - أما في أفريقيا، فإن الزيادة في المجموع الكلي للديون في عام ١٩٩٥ قد قابلت إلى حد ما التحسن في مؤشرات المديونية الناشئ عن تضافر شطب بعض الديون، والانتعاش الذي أدى تحسن الصادرات دورا رئيسيا فيه. ونتيجة لذلك، فبالرغم من بعض التحسن في نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي، ظلت تلك النسبة أعلى بكثير مما هي عليه في جميع المناطق الأخرى. كذلك، بلغت الآن نسبة الدين إلى الصادرات أعلى مستوى لها في هذا العقد. وفضلا عن كل هذا، ينبغي أن يُنظر إلى نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، وهي مرتفعة بالفعل، في سياق التنامي المتواصل للمتأخرات، إذ أن هذه النسبة تحدد استنادا إلى تقدير خدمة الدين المدفوعة فعلا. ويتجلى عُسر هذه الحالة بمزيد من الجلاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا) حيث تجاوز معظم المؤشرات المستويات الحرجة وحيث شكّلت المتأخرات المتراكمة (عن أصل الدين والفائدة) المتعلقة بالديون الطويلة الأجل زهاء ثلث الديون الخارجية للمنطقة في نهاية عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ١). ويمكن الخلوص إلى نفس الاستنتاج بخصوص ديون أقل البلدان نموا كمجموعة: ناهزت متأخرات هذه البلدان نسبة ٣٩ في المائة من المجموع الكلي لديونها وظلت النسب الواردة في الجدول ٢ في مستويات مرتفعة جدا رغم تباطؤ نمو الديون في حد ذاتها[٢١].

٣٠ - إن الصورة التي تتكون عن حالة ديون البلدان النامية من هذه المؤشرات المتجمعة يمكن أن تكمّل على نحو مفيد بمؤشرات على الصعيد القطري. وتحليل وضع عدد من البلدان النامية التي صنّفها البنك الدولي بوصفها شديدة المديونية (انظر الجدول ٣) يؤدي حقا إلى تكوين صورة عامة أكثر قتامة حتى مما سبق: ما زالت قائمة البلدان التي تفتقر حالة مديونيتها إلى القوة طويلة إلى أقصى حد. يوجد معظم هذه البلدان في حالة أزمة قائمة؛ في حين خرجت بلدان أخرى من أزمات ديون أو لم تمر بأزمة حقيقية لكنها ما زالت تعتبر عرضة للخطر وفقا لمعايير البنك الدولي.

٣١ - يمثّل مفهوم مجموع الديون المستخدم في حسابات البنك المتعلقة بالبلدان الشديدة المديونية تحسنا بالمقارنة مع مجرد مجموع الدين المستحق. ولأن عبء خدمة الدين لمجموع ديون معيّنة يختلف تبعا لما إذا كان البلد لديه نسبة مئوية كبيرة أو صغيرة من القروض الميسَّرة، فإن البنك يحدد قيمة مجموع الديون بأنها القيمة الحالية لكل مدفوعات خدمة الدين المتتالية على طول فترة تسديد الديون محسوبة بأسعار فائدة السوق الحالية[٢٢]. وبموجب هذا التدبير، إذا كان لدى بلدين ديون لها نفس القيمة بالدولار لكن أحدهما لديه قروض تساهلية في معظمها وذات فترات سداد طويلة في حين تكون شروط قروض البلد الآخر تجارية أساسا، فإن القيمة الحالية لديون البلد الأول ستكون أدنى من القيمة الحالية لديون البلد الثاني. والمقصود هنا هو أن عددا كبيرا من البلدان ما زالت تعتبر ذات مستويات مديونية مرتفعة إلى أقصى حد بعد أن يُعاد حساب مجموع الدين باستخدام قياسات القيمة الحالية.

الجدول ٣ - البلدان النامية التي صنّفها البنك الدولي
بلدانا شديدة المديونية[أ]

البلدان المنخفضة الدخل[ب]	البلدان المتوسطة الدخل[ب]
إثيوبيا[ج]	الكونغو[ج]
أوغندا[ج]	الأرجنتين
بوروندي[ج]	الأردن
توغو[ج]	إكوادور
جمهورية أفريقيا الوسطى[ج]	أنغولا[ج]
جمهورية تنزانيا المتحدة[ج]	البرازيل
رواندا[ج]	بنما
زائير[ج]	بوليفيا[ج]
زامبيا[ج]	بيرو
سان تومي وبرينسيبي[ج]	جامايكا
السودان[ج]	الجزائر
سيراليون[ج]	الجمهورية العربية السورية
الصومال[ج]	غابون
غانا[ج]	المغرب
غيانا[ج]	المكسيك
غينيا[ج]	كوبا[د]
غينيا الاستوائية[ج]	العراق[د]
غينيا - بيساو[ج]	
فييت نام[ج]	
الكاميرون[ج]	
كمبوديا	
كوت ديفوار[ج]	
الكونغو[ج]	

البلدان المنخفضة الدخل[ب]	البلدان المتوسطة الدخل[ب]
كينيا[ج]	
ليبريا[ج]	
مالي[ج]	
مدغشقر[ج]	
موريتانيا[ج]	
موزامبيق[ج]	
ميانمار[ج]	
النيجر[ج]	
نيجيريا[ج]	
نيكاراغوا[ج]	
هندوراس[ج]	
اليمن[ج]	
أفغانستان[د]	

المصدر: البنك الدولي، جدول الديون العالمية، ١٩٩٦، المجلد الأول، الصفحتان ٥٣ و ٥٤ (من النص الانكليزي).

(أ) بلدان تتجاوز فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات ٢٢٠ في المائة أو تتجاوز فيها نسبة القيمة الحقيقية لخدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ٨٠ في المائة.

(ب) تصنَّف البلدان بوصفها منخفضة الدخل إذا كانت حصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٩٤ تبلغ ٧٢٥ دولارا أو أقل من ذلك، أو متوسطة الدخل إذا كانت حصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٩٤ أكثر من ٧٢٥ دولارا لكن أقل من ٨ ٩٥٦ دولارا.

(ج) بلدان مصنَّفة بوصفها أعضاء في مجموعة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

(د) بلدان لا تقدم تقارير إلى نظام إبلاغ المدينين التابع للبنك الدولي.

٣٢ - أدرج البنك في طبعة ١٩٩٦ "جداول الديون العالمية" قائمة تتضمن ٥٢ بلدا ناميا بوصفها شديدة المديونية، إما على أساس أن نسبة القيمة الحالية لخدمة ديونها إلى ناتجها القومي الإجمالي تفوق ٨٠ في المائة أو لأن نسبة القيمة الحالية لخدمة ديونها إلى صادراتها تتجاوز ٢٢٠ في المائة، وهما نسبتان مئويتان موضوعتان على أساس متوسط فترة الثلاث سنوات ١٩٩٢-١٩٩٤. وقد ازدادت القائمة من ٤٩ بلدا في طبعة السنة السابقة، بإضافة خمسة بلدان جديدة (توغو وكمبوديا من البلدان المنخفضة الدخل والجزائر وغابون والمكسيك من البلدان المتوسطة الدخل) في حين لم "يتخرج" من القائمة سوى بلدين اثنين فقط (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من المجموعة الأولى وأوروغواي من المجموعة الثانية).

٣٣ - وجدير بالملاحظة أيضا أن ٢٠ من بين الـ ٥٢ بلدا الوارد سردها هذه السنة بلدان متوسطة الدخل، وهو ما يذكرنا بأن خطر أزمة الديون لا يتهدد البلدان المنخفضة الدخل وحدها. وأخيرا، ففي حين أن عدد البلدان الأفريقية الواردة في القائمة مخيّب للآمال، فإن ٢٠ من بين الـ ٥٢ بلدا بلدان غير أفريقية. يبدو حقا أن استمرار نطاق المشكلة قد برر تماما النداء الذي وجهته الجمعية العامة، مثلما فعلت في القرار ٩٢/٥٠، من أجل بذل جهود جديدة لتسويتها.

خامسا - صوب نهج شامل لمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

٣٤ - افترضت الاستراتيجية الدولية للديون، في أطوارها المبكرة، أن الأزمة كانت مشكلة سيولة استحثها تضافر أسعار صرف دولية مرتفعة وأسعار سلع أساسية متدنية ناتجة عن ركود في الاقتصادات المتقدمة النمو. ولذلك فإن الاستجابة الأولية تمثلت في زيادة الإقراض بهدف تمويل التزامات الديون القائمة، مقترنة ببرامج تكييف لإعادة التوازن في مجال الاقتصاد الكلي. بيد أن استمرار الأزمة أظهر في نهاية الأمر أنها قضية يسار تحتاج الى تشكيلة متنوعة من الاستجابات، بما في ذلك تخفيض هام لديون بلدان عديدة. ومنذ ذلك الحين، تطورت الاستراتيجية وتم اعتماد طائفة عريضة من التدابير فتحقق بذلك تقدم هائل. ومع ذلك، فإن التحليل السابق يبرز عدم كفاية الآليات القائمة لتأمين موقف خارجي مستدام على المدى المتوسط في عدد كبير من البلدان.

٣٥ - وفي الواقع فبخصوص بلدان عديدة، حتى حين كان يجري شطب بعض الالتزامات المتعلقة بالديون، كانت خدمة ديون أخرى متواصلة بطريقة غير مباشرة بواسطة بعض العائدات من قروض أخرى والتدفق النقدي من المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي تلك الأثناء كان مجموع الديون المستحقة يزداد نتيجة للإقراض الاضافي. ومن ثم فقد أصبحت عدة بلدان منخفضة الدخل في حالة إعسار. بيد أنه، في حين أن الدائنين من القطاع الخاص الذين يتكبدون الخسارات يتوقفون عن الإقراض للمدينين المعسرين، كان المانحون والدائنون من القطاع الرسمي يرفضون السماح للنقل الصافي للموارد المالية الى تلك البلدان بأن يتضاءل الى الحد الذي قد يتسبب فيه قطع تدفق الأموال.

٣٦ - ومن ثم فقد تعين اضافة بُعد جديد الى الاستراتيجية الدولية للديون لصالح هذه البلدان: في الأجل القصير، يبقي الإقراض بشروط ميسرة وتخفيض الديون على تدفق موثوق للموارد لدعم برامج التكيف والتنمية لكن يتم التعهد بمعالجة مسألة تراكم الديون ذاتها إذا كانت نتائج تلك البرامج مشجعة. وتجسدت هذه الاستراتيجية في شروط نابولي لنادي باريس لإعادة هيكلة ديون بلدان معينة منخفضة الدخل، وهي تنطوي على عرض التفاوض بشأن تخفيض مجموع الديون استنادا الى "السجل المرجعي" لبلد ما بعد فترة سنوات من خدمة الدين السنوية بشروط ميسرة[٢٣].

٣٧ - يتمثل أحدث تطور في الإقرار بأن معاملة مجموع الديون يجب أن تشمل الديون المستحقة للمنظمات المتعددة الأطراف وكذلك للدائنين الثنائيين والدائنين من القطاع الخاص. وبالاضافة الى ذلك، تركز الاهتمام على البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بوصفها مجموعة جديدة من البلدان يتعين أن تصبح عدة منها مستفيدة مستهدفة من المعاملة الجديدة (انظر الجدول ٤). وفي ١٩٩٤، بلغت الديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية ٦٢ بليون دولار، أي زهاء ٢٦ في المائة من المجموع الكلي لديونها الخارجية البالغة ٢٤١ بليون دولار. وفي الوقت نفسه، شكلت خدمة الديون المتعددة الأطراف ما يربو على ٤٦ في المائة من المجموع الكلي لخدمة ديون هذه البلدان. وقد بلغ نصيب ثلاث مؤسسات مالية متعددة الأطراف، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي ما يربو على ٨٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٣٨ - لم يمكن، رسميا، إعادة هيكلة الديون المستحقة للدائنين المتعددي الأطراف أو إلغاؤها أو تخفيضها نظرا لمركز "الدائن المفضل" الذي تحظى به المؤسسات (يوافق المقترضون على خدمة دين هاته المؤسسات قبل الوفاء بالتزامات أخرى). وهناك آلية أخرى تسمح بتسهيل خدمة الديون المتعددة الأطراف، وهي استخدام بعض من التدفق النقدي الآتي من قروض جديدة يتم الحصول عليها من المرافق الميسرة للمؤسسات من أجل تسديد التزامات خدمة الدين، بطريقة غير مباشرة، فيما يتعلق بالقروض المستحقة غير الميسرة.

٣٩ - يتمثل أكبر مصدر للقروض الميسرة، التي لا يستخدم إلا جزء صغير منها لعمليات الديون، في مرفق القروض التساهلية للبنك الدولي. وقد بلغت حصته من الديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية في ١٩٩٤ نسبة ٤٤ في المائة. والأداة الرئيسية لقيام صندوق النقد الدولي بالإقراض الميسر للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية هي مرفق التكيف الهيكلي المعزز. وقد ارتفعت حصة الدين بشروط ميسرة المستحقة على هذه البلدان للصندوق من ٥٦ في المائة في ١٩٩٣ الى ٧٢ في المائة في ١٩٩٥. وبالمقابل، بلغت حصة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية ٦٩ في المائة من المجموع الكلي للاقراض الميسر الذي قام به الصندوق في ١٩٩٥. ويقوم مصرف التنمية الأفريقي بإسناد القروض الميسرة عن طريق صندوق التنمية الأفريقي. وقد لقيت المرافقة الثلاثة جميعها صعوبات في عمليات تجديد مواردها حديثا (يتوقع أن تتم الموافقة على عملية تجديد موارد مرفق التكيف الهيكلي المعزز بحلول موعد انعقاد الاجتماعين السنويين لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في خريف ١٩٩٦)[٢٤]. وسوف يتعين على المرافق الثلاثة أن تؤدي دورا في الإطار الجديد للمساعدة على دفع الديون.

الجدول ٤ - تقييم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمدى "استدامة مديونية" ٤١ بلدا فقيرا شديد المديونية

مستدامة	قد تكون واقعة تحت ضغط	غير مستدامة	لم يتم تحديدها بعد
أنغولا	إثيوبيا	بوروندي	الصومال
بنن	أوغندا	زائير	ليبريا
بوركينا فاصو	بوليفيا	زامبيا	نيجيريا
تشاد	جمهورية تنزانيا المتحدة	سان تومي وبرينسيبي	
توغو	رواندا	السودان	
جمهورية أفريقيا الوسطى	غيانا	غينيا - بيساو	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الكاميرون	موزامبيق	
السنغال	كوت ديفوار	نيكاراغوا	
سيراليون	الكونغو		
غانا	مدغشقر		
غينيا	ميانمار		
غينيا الاستوائية	النيجر		
فييت نام			
كينيا			
مالي			
موريتانيا			
هندوراس			
اليمن			

المصدر: دراسة استقصائية لصندوق النقد الدولي، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، الصفحة ٢٣٠ (النص الانكليزي).

إطار العمل الجديد لتسوية مشاكل دين البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

٤٠ - اقترح موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماعي نيسان/أبريل ١٩٩٦ للجنة المؤقتة، ولجنة التنمية إطارا رسميا للعمل على مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ويتمحور المقترح، الذي رحبت به اللجنتان، على المبادئ الستة التالية: (أ) يجب استهداف الاستدامة العامة للمديونية على أساس كل حالة على حدة؛ (ب) لا يتوخى اتخاذ اجراءات إلا اذا برهن المدين على قدرته - من خلال سجل مرجعي - على استخدام الدعم الاستثنائي استخداما جيدا؛ (ج) ينبغي أن تستند التدابير الجديدة، قدر المستطاع، الى الآليات القائمة؛ (د) ينبغي أن تنسق الاجراءات الاضافية فيما بين جميع الدائنين المشتركين، مع كفالة المشاركة الواسعة النطاق والمنصفة؛ (هـ) ينبغي أن تصون أي اجراءات يتخذها الدائنون المتعددو الأطراف سلامتهم المالية ومركزهم بوصفهم دائنين مفضلين؛ (و) ينبغي أن يقوم التمويل الخارجي الجديد على أساس شروط ميسرة مناسبة.

٤١ - تتيح المبادرة للبلدان المؤهلة التزاما من مجتمع الدائنين بتخفيف عبء ديونهم لخفضه الى مستويات مستدامة، شريطة أن يتواصل أداؤهم السليم في مجال السياسات خلال فترة مطولة. وسوف يتحقق ذلك من خلال تخفيض القيمة الحالية للمطالبات الموجهة الى البلد المدين. وفي كل حالة، يقدم الدائنون الثنائيون والمتعددو الأطراف المختلفون مساعدة متناسبة مع حجم القروض التي منحوها للبلد المدين. والقصد هو أن مساعدة هذه البلدان على تخفيض عبء ديونها الخارجية ينبغي أن تساعد على زيادة ثقة المستثمرين وأن تزيل عائقا هاما للنمو.

٤٢ - ينطوي الإطار المقترح على طورين. يستند الطور الأول الى السجل المرجعي الثلاثي السنوات القائم حاليا في إطار برامج التكيف والمطلوب لأغراض التأهل لعملية معالجة كامل الدين من جانب دائني نادي باريس. وفي نهاية تلك الفترة، يتقرر ما اذا كانت شروط نابولي، مع مساعدة مماثلة واحدة على الأقل من دائنين ثنائيين وتجاريين آخرين، ستكفي لتمكين البلد من تحقيق استدامة لخدمة الدين الخارجي، تسمح له بالخروج من عملية إعادة الجدولة. وفي حالة الخلوص الى استنتاج سلبي، يتعين على البلد الاضطلاع ببرنامج تكيف ثان لمدة ثلاث سنوات بدعم من الصندوق والبنك لكي يحصل على المساعدة اللازمة لدفع ديونه.

٤٣ - في أثناء الطور الثاني، يمنح دائنو نادي باريس جدولة جديدة لعمليات الدفع من المقترح أن تشمل ما أقصاه ٩٠ في المائة، حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، رهنا بتنفيذ البرنامج تنفيذا مرضيا. بالاضافة الى ذلك، ومنذ بداية الطور الثاني، يمكن أن يقدم المانحون والمؤسسات المتعددة الأطراف مساعدة اضافية في شكل منح أو قروض ميسرة يمكن أن تستخدم في بعض الحالات لأغراض مدفوعات خدمة الدين. ويوعد البلد الذي يمر بالمرحلة الثانية للتكيف بأن يمنح مساعدة من الدائنين الثنائيين وكذلك من الدائنين التجاريين بمقدار كاف لضمان استمرارية المديونية عند نهاية الفترة. وتلتزم المؤسسات

المتعددة الأطراف عندئذ بتقديم المساعدة الاضافية اللازمة لخفض القيمة الحالية لمطالباتها الى مستوى يكون متسقا مع الاستدامة العامة للدين.

٤٤ - تقوم الأهلية للاستفادة من المبادرة على أساس مستويات الدخل (ترد أدناه العتبة العملية للمؤسسة الانمائية الدولية) وعلى تقييم لاستدامة مديونية البلد. وبالمقابل، تحددت معايير الاستدامة في شكل نسبة لخدمة الدين الى الصادرات تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة، ونسبة لقيمة الدين الحالية الى الصادرات تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ في المائة. وأضيفت الى هذه المعايير مجموعة من "عوامل الضعف"، مثل حالة احتياطي البلد، ومدى تعويله على الصادرات من سلعة أساسية واحدة أو على عدد محدود من السلع الأساسية، وقابليته للتضرر بالصدمات الخارجية، والأثر المترتب على خدمة ديونه بالنسبة لحالته المالية. وسمحت النتائج الأولية لتحليل أنجزه الصندوق والبنك بتصنيف مديونية ثمانية من بين ال ٤١ بلدا فقيرا شديد المديونية بوصفها "مستدامة" ومديونية ١٢ بلدا آخر بوصفها "قد تكون واقعة تحت ضغط" (انظر الجدول ٤). وبالتالي فإن ٢٠ بلدا تقريبا ستكون مؤهلة لأن تتخذ بشأنها اجراءات في إطار هذه المبادرة.

٤٥ - بيد أن الجدول ٥ يقدم مؤشرات عبء الديون لـ ٤١ بلدا فقيرا شديد المديونية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. خلال تلك الفترة، كانت نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين الى الصادرات أقل من ٢٠٠ في المائة في خمسة بلدان فقط. ولم يتجاوز عتبة الاستدامة لنسبة خدمة الدين الى الصادرات سوى ستة بلدان. وبما أن ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تتمثل بنسبة كبيرة في ديون للقطاع العام، فإن العبء المالي لخدمة الدين الخارجي هام بصورة خاصة بالنسبة لهذه البلدان. وفي حين تجاوز هذا العبء في ٢٥ بلدا نسبة ٥٠ في المائة من عائدات الحكومة في ١٩٩٤، فهو قد تجاوز المجموع الكلي للعائدات المالية. وفضلا عن ذلك، مثلت خدمة الديون المجدولة في ٢٢ بلدا ما يزيد على ٥٠ في المائة من النفقات الجارية للحكومة. وبإيجاز، فإن أعباء الديون الحالية لعدد كبير جدا من البلدان لا تبدو مستدامة.

٤٦ - وأيا كان حجم مجموعة البلدان المستهدفة التي ستحصل على المساعدة في إطار هذه المبادرة، يجب أن يقدم الدائنون الثنائيون وكذلك المتعددو الأطراف مساهمات مالية اضافية. إن مجرد إعادة تخصيص موارد مرصودة لأغراض انمائية سوف يكون مجرد اجراء غير منصف بالنسبة لبلدان أخرى لم تتكون لديها أعباء ديون غير مستدامة. وفي هذا الصدد، تزايد الضغط على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكي تقدم مساهمات أكبر عن طريق زيادة استخدام مواردها الخاصة. بيد أن هذا ينطوي أيضا على تكلفة الخيار البديل.

٤٧ - وعلى كل حال، فإن الاجراء الذي يتخذه الدائنون المتعددو الأطراف، أيا كان، ينبغي ألا يقوض مركزهم في الأسواق المالية. ويعني هذا أن القروض التي تعاقدت المؤسسات بشأنها أصلا يجب أن يتحمل المدينون أعباء خدمتها بالكامل، على أن يتم في إطار المبادرة الجديدة اتاحة الموارد التي يستخدمونها لذلك الغرض. ومن بين التدابير التي يقترح أن يتخذها البنك الدولي ومصارف انمائية أخرى متعددة الأطراف انشاء "صندوق متعدد الأطراف لتخفيض الديون"، ينشأ بموارد من الايرادات الصافية للبنك ومساهمات

أخرى متعددة الأطراف وثنائية. وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، يرجح أن يشكل مرفق التكيف الهيكلي المعزز الأداة لإعادة التمويل غير المباشر لقروض الصندوق الأقل تساهلا المستحقة. وللوفاء باحتياجات البلدان التي تتجاوز حاجتها للمعونة ما هو متاح من خلال قروض المرفق العادية، تجري حاليا دراسة خيارات اضافية، بما في ذلك تمديد آجال الاستحقاق لمطالبات المرفق (أن تسديد قرض ميسر على فترة أطول يخفض قيمته الحالية) وتقديم منح للمساعدة على خدمة الديون.

الجدول ٥ - مؤشرات عبء الدين للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية
(النسبة المئوية)

البلد	نسبة الدين الى الصادرات		نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي		نسبة خدمة الدين المجدولة الى		
	القيمة الاسمية	القيمة الحالية[b]	القيمة الاسمية	القيمة الحالية[b]	نسبة خدمة الدين الى الصادرات	النفقات الجارية الحكومية	عائدات الحكومة
إثيوبيا	٦٠٨	٣٨٣	٧٧	٤٩	٣٨	٣٠	٣١
أنغولا	٣٠٢	٢٧٨	٢٠٤	١٨٨	٣٢	٦٣	٩٨
أوغندا	٢٨٥ ١	٧٣٣	٩٩	٥٦	٨٩	٣٣	٣١
بنن	٢٧٢	١٤٢	٨٢	٤٣	١١	٤٥	٤٦
بوركينا فاصو	٢٠١	١٠٤	٣٨	٢٠	١٢	٢٤	٢٨
بوروندي	٨٩١	٣٨٨	١١١	٤٨	٤٠	٣١	٣٣
بوليفيا	٤٥٧	٣٣٢	٨٥	٦٢	٤٦	٣٥	٣١
تشاد	٤٠٠	١٩٥	٧٠	٣٤	١٣	٢٣	٤٨
توغو	٢٦٧	٢٢٦	١١٢	٦٩	٢٥	٥٤	٩٩
جمهورية افريقيا الوسطى	٤٦٤	٢٤٣	٧٩	٤١	٢٢	٣٩	٦٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠٠٥	٧١٩	٣١٧	٢٢٨	٧٩	٦٢	٧٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧٩١	٢١٤	١٤٩	٤١	٧	٦	٦
رواندا	١٤٢ ١	٥٣٣	٩٣	٤٤	٤٧	٢٢	٨٠
زائير	٧٠٦	٥٩٤	١٣٦	١١٤	٤٦	٦٢٤	٦٠٨
زامبيا	٥٩٢	٤٦٥	٢١٧	١٧٠	٤٩	١٥٢	١٨٦
سان تومي وبرينسيبي	٢٠٨٢	١١٠١	٧٨٨	٤١٨	٩٧	٧٨	١٨٣
السنغال	٢٥٣	١٦٦	٧٧	٥٠	٢٣	٤٨	٥٠
السودان	٣٨٤ ٣	٢٠٥٧	١٨٨	١٦٩	٨٧	١٩٦	١٨٩
سيراليون	٨٣٥	٦٣٧	٢٠٧	١٥٦	٩٣	٩٩	١١١
الصومال	٧١١ ٤	٣٧٤٥	٣٢١	٢٥٤	١٥٠	...	...
غانا	٣٩٢	٢٤٢	٨٤	٥٢	٢٧	٣٧	٢٩
غيانا	٤٧٩	٣٤٥	٥٦٣	٤٠٥	٣١	١٠٢	٩٢
غينيا	٤٠٢	٢٥٥	٩٤	٥٩	٣١	٨٢	٧٤

البلد	نسبة الدين الى الصادرات		نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي		نسبة خدمة الدين الى الصادرات	نسبة خدمة الدين المجدولة الى	
	القيمة الاسمية	القيمة الحالية[b]	القيمة الاسمية	القيمة الحالية[b]	نسبة خدمة الدين الى الصادرات	النفقات الجارية الحكومية	عائدات الحكومة
غينيا الاستوائية	٤٣٥	٣٠٨	١٧٧	١٢٦	١٤	١٠٥	١١١
غينيا - بيساو	١ ٩٣٤	١ ٢٨٠	٣٢٨	٢١٧	١٠٦	١٢٣	١٤٤
فييت نام	٦٢٨	٥٢٤	١٩٨	١٦٢	٤٤	١٧	١٥
الكاميرون	٣٠٣	٢٥٠	٧٩	٦٥	٣٦	٦٨	١١١
كوت ديفوار	٥٥٧	٤٨٦	٢٦٣	٢٢٨	٦٤	٧٩	٩١
الكونغو	٤٣٤	٣٧٠	٢٩٢	٢٤٩	٥٢	٤٧	٦٣
كينيا	٣٠٧	٢٢٥	١١٤	٨٤	٣٩	٣٦	٢٩
ليبريا	٣٧٤	٣٣٩	١٤٢	١٢٨	٨	...	...
مالي	٥٢٣	٢٨٨	١١٥	٦٣	٣١	٦٥	٧٥
مدغشقر	٦٩٤	٤٩٥	١٦٠	١١٤	٧١	١٠٠	١٦٦
موريتانيا	٤٦٩	٣٢٧	٢٢٦	١٥٨	٦٠	١١٣	٨٧
موزامبيق	١ ٣٦٧	١ ٠٣٩	٤٤٤	٣٣٧	٩٥	١٤١	١٨٣
ميانمار	٦٠٠	٤٤٢	٣٨	٢٨	٣٢	٦	٧
النيجر	٥٤٤	٣٢٢	٨٢	٤٨	٤٥	٥٢	١١٠
نيجيريا	٢٧٧	٢٥٠	١٠٩	٩٩	٣٨	٧٥	١٠٥
نيكاراغوا	٧ ٨٧٩	٧ ٥٧٩	٨٠٤	٧٢٠	١٧٢	٤٠٩	٤١٥
هندوراس	٣٤٧	٢٧١	١٣٤	١٠٤	٤١	٦٥	٥٤
اليمن	٢٣٩	١٨٩	١٧٦	١٣٩	٣٠	١٢	٢٤

المصدر: الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦، استنادا الى بيانات من البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٦، المجلد الأول، وصندوق النقد الدولي، التمويل الرسمي للبلدان النامية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ملحوظة: تشمل الصادرات السلع والخدمات، وتتعلق المؤشرات المالية بعام ١٩٩٤.

(أ) تستخدم القيمة الحالية للدين لإظهار شروط الاقتراض المتفاوتة وهي محسوبة بإجراء خصم لخدمة الدين في المستقبل، وهي تتحدد كمجموع مدفوعات الفائدة ومدفوعات تسديد أصل الدين على مدى الأربعين سنة المقبلة. وأسعار الفائدة المنطوية على خصم هي أسعار الفائدة التي تطبقها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على ائتمانات الصادرات المدعومة رسميا (أسعار الفائدة المرجعية التجارية) باستثناء قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية التي تم خفضها باستخدام آخر أسعار الصرف المطبقة على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وسندات صندوق النقد الدولي المخفضة بأسعار فائدة الإقراض من حقوق السحب الخاصة.

سادسا - الخاتمة

٤٨ - ظهرت أزمة الديون الخارجية في أوائل الثمانينات. وبعد انقضاء النصف الأول من عقد التسعينات، ما زالت "أزمة الديون الخارجية والتنمية" مدرجة بحكم الضرورة في جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي الحقيقة، فإن عدد البلدان النامية الشديدة المديونية ليس في انحسار، رغم الشروط الميسرة بصورة متزايدة الموضوعة للتصدي إلى مشاكل مديونية عدد هام من البلدان. إن تسوية الأزمة، بالنسبة للبلدان التي لم تتمكن بعد من تجاوزها، على نحو ما أصبح الآن معترفا به على نطاق واسع، تنطوي على الجمع بين تدابير التكيف السليمة وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية مستقرة تعزز ثقة المستثمرين، إلى جانب تقديم مساعدة كافية على دفع الديون، ودعم مالي رسمي، ووجود اقتصاد عالمي يتسم بالحيوية والانفتاح.

٤٩ - تشكل المبادرة الجديدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرامية إلى تشجيع تسوية مشكلة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية خطوة إلى الأمام جيدة إلى أقصى حد. وهي تؤيد الحاجة إلى توخي نهج منسق وشامل، بمشاركة واسعة النطاق ومنصفة من جميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون المتعددو الأطراف، يهدف إلى تحقيق استدامة المديونية. وهي تقر أيضا بضرورة اتخاذ تدابير تتجاوز حدود الآليات الحالية. بيد أنه من الهام التأكيد على أن التحليل الأولي المضطلع به لتحديد مستويات الاستدامة وبالتالي الأهلية للاستفادة من المبادرة تحليل ارشادي بشأن وجود الحاجة ولا ينبغي أن يستبق القرار بشأن إدراج محتمل لبلدان أخرى في البرنامج. وقد يلزم توخي قدر من المرونة، من حيث استخدام مؤشرات المديونية لتحديد الأهلية ومن حيث الإطار الزمني للتدابير المعززة المتعددة الأطراف، وذلك لمساعدة البلدان التي يكون سجلها المرجعي في مجال السياسات مرضيا على استئناف النمو المستدام والعلاقات المالية الخارجية العادية.

٥٠ - وبصورة أعم، ما زال يتعين طرق مجالي اهتمام تقليديين لكي يتسنى القضاء تدريجيا على تراكم ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. أولا، من الأساسي تحقيق تجديد ملائم لموارد مرافق القروض التساهلية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بغية إتاحة الموارد اللازمة بشروط في متناول هذه البلدان، دون فرض تضحيات على بلدان أخرى. ثانيا، إن التركيز عبر السنين على دين المصارف التجارية ودين نادي باريس، والآن على الدين المتعدد الأطراف، يترك شكلا من أشكال الدين يتعين طرقه على النحو الملائم، وهو الدين المستحق لدائنين ثنائيين لم يشتركوا بعد في نادي باريس. ويبدو أن وجود إطار متسق لمعالجة هذا الدين يكتسي أهمية حرجة بالنسبة لعدد من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أفريقيا.

٥١ - وبتوقيع اتفاق لنادي باريس مع بيرو في تموز/يوليه ١٩٩٦، أكمل القدر الأكبر من عملية إعادة هيكلة الديون للبلدان المتوسطة الدخل. بيد أن مؤشرات المركز المالي الخارجي الهش ما زالت ظاهرة في عدة بلدان متوسطة الدخل، على النحو المذكور في الجدول ٣. وكما يتضح من التطورات في بعض هذه البلدان في السنة القليلة الماضية، فهي ما زالت شديدة القابلية للتأثر بالصدمات الخارجية، ويمكن أن تكون

الأخطاء في مجال السياسات المحلية مكلفة إلى أقصى حد. ويبدو أن من الطرق المركزية لتجنب حدوث أزمات جديدة الحد من التعاقد بشأن أشكال التمويل الأكثر تقلبا قبل أن يصبح الاقتصاد مستعدا لذلك، والحفاظ على ثقة المستثمرين الماليين الدوليين. وتتحمل فرادى الحكومات مسؤولية مركزية في هذا الصدد، لكن المجتمع الدولي أيضا يتعهد حاليا بالاضطلاع بدور أكبر، على النحو المبين في تقرير آخر إلى الدورة الحالية للجمعية العامة[٢٥].

الحواشي

(١) بلاغ اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الفقرة ٩، وبـــلاغ لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الفقرة ٨.

(٢) بلاغ صادر عن لجنة التنمية في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الاتفاق وتنفيذه، انظر الوثيقة A/51/291.

(٤) بلاغ صادر عن لجنة التنمية في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الفقرة ٢.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٤.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٥.

(٩) تنطوي عادة على تثبيت النقد، والتقشف المالي، والانتقال إلى نظم تجارة واستثمار أكثر تحررا، والخصخصة، وتدابير تهدف إلى رفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين.

(١٠) للاطلاع على موجز للعناصر الرئيسية لاستراتيجية الديون الحالية، انظر تقرير الأمين العام المعنون "حالة ديون البلدان النامية في منتصف ١٩٩٥" (A/50/379، و Corr.1).

(١١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٢-١٩٩٣، المجلد ١ (واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) الصفحات ٧٥-٧٨ (النص الانكليزي).

الحواشي (تابع)

(١٢) قيّم الاتحاد الروسي المطالبات الروسية من البلدان النامية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي بمبلغ ١٧٣ بليون دولار في نهاية ١٩٩٣. ولثلثي البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تقريبا ديون مستحقة للاتحاد الروسي، وعلى أساس تقييم البلد الدائن، تمثل مطالبات الاتحاد الروسي زهاء ربع مجموع ديونها الكلية. بيد أن كلا من نطاق وتقييم العديد من هذه الديون محل منازعة من جانب البلدان المدينة (انظر، صندوق النقد الدولي، التمويل الرسمي للبلدان النامية، (واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الصفحات ٩٣-٩٩ من النص الإنكليزي).

(١٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية ١٩٩٢-١٠٠٣، المجلد ١ (واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) الصفحات ٧٥-٧٨ (النص الإنكليزي).

(١٤) انظر: البنك الدولي جداول الديون العالمية ١٩٩١-١٩٩٢، المجلد ١، الصفحة ٦٢ (النص الإنكليزي) للاطلاع على موجز لاتفاقات شروط تورونتو، وجداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد ١، الصفحة ٦٤ (النص الإنكليزي) للاطلاع على موجز لاتفاقات شروط لندن.

(١٥) وُقّع ١٧ اتفاقا في ١٩٩٥ لصالح ١٦ بلدا: أوغندا، بوليفيا، تشاد، توغو، الجزائر، السنغال، غابون، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، مقدونيا، موريتانيا، نيكاراغوا، هايتي، وبوليفيا من جديد؛ ووقعت ستة اتفاقات في ١٩٩٦: بوركينا فاصو، زامبيا، سيراليون، غيانا، مالي، هندوراس.

(١٦) بيد أنه، في حالة أوغندا، وتشاد، وغينيا - بيساو، وغيانا، ومالي، فإن خدمة الدين التي تم بالفعل تخفيضها بموجب شروط تورونتو قد خُفض حجمها من جديد لبلوغ النسبة المئوية للمساعدة وهي ٦٧ في المائة من المطالبات الأصلية. ويعرف هذا بتسمية "مبدأ بلوغ الحد الأقصى".

(١٧) باستثناء حالات الاتفاقات مع بوليفيا وغيانا وزامبيا ومالي، التي تم فيها زيادة التخفيض إلى الحد الأقصى وهو ٦٧ في المائة، بعد أن كانت قد خُفضت بالفعل بموجب شروط لندن.

(١٨) ما زال يجري، في مناسبات، إبرام اتفاقات تقليدية لإعادة الجدولة مع مجموعات مصارف دائنة (تمت، مثلا، الموافقة على اتفاق في ١٩٩٤ وعلى اتفاق آخر في ١٩٩٥).

(١٩) أنشأ البنك الدولي مرفق تخفيض الديون في ١٩٨٩ من أجل البلدان ذات الدخل المنخفض (وبأكثر تحديدا البلدان التي ليست مؤهلة للاقتراض إلا من المؤسسة الإنمائية الدولية). ويقدم المرفق منحا تُستخدم في إعادة شراء الديون المصرفية التجارية بخصم كبير، وهو يستخدم في ذلك اشتراكات آتية من الإيرادات الصافية للبنك ومن اشتراكات المانحين.

الحواشي (تابع)

(٢٠) حلت المكسيك مكان البرازيل بوصفها أكبر مدين ضمن البلدان النامية، وذلك بسبب كثرة اقتراضها في السنوات القليلة الماضية.

(٢١) ينعكس في هذه التطورات ما حدث في مجالي تدفق رأس المال ونقله الصافي والتطورات في الفترة نفسها. انظر A/51/291، الفرع الأول.

(٢٢) إن أقل البلدان نموا، كمجموعة، لا تشكل في العادة مجال تركيز رسميا للسياسة الدولية المتعلقة بالمساعدة على معالجة الديون الخارجية، إذ أنها تندرج في إطار اختصاص السياسة التجارية أو المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أنه يجري تصنيف ٢٧ بلدا من أقل البلدان نموا بوصفها "بلدانا منخفضة الدخل شديدة المديونية" (على النحو الوارد في الجدول ٣) ويصنّف ٢٩ بلدا بوصفها "بلدانا فقيرة شديدة المديونية (على النحو الوارد في الجدول ٤).

(٢٣) يعطي حساب القيمة الحالية للدولار قيمة اليوم لورقة مالية تكون عائداتها مساوية لتدفق الدخل الذي تدره خدمة الدين مع مرور الوقت.

(٢٤) للاطلاع على استعراض لهذه التطورات، انظر الوثيقة A/51/291، الفرع ثانيا.

(٢٥) انظر تقرير الأمين العام الذي سيصدر قريبا عن التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص.

- - - - -